ترجمات | قسم الدراسات الدينية | 21 فبراير 2018

# المدينة كإطار مرجعي:
# ما وراء ثنائية الفكر الاستشراقي

توري ميورا
ترجمة: عبد الرزاق العساوي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018
All rights reserved © 2018

# المدينة كإطار مرجعي: ما وراء ثنائية الفكر الاستشراقي[1]

**توري ميورا**

ترجمة: **عبد الرزاق العساوي**

1 النصّ الأصلي:

Toru Miura, «The City as a Frame of Reference: Beyond the Dichotomy of the Orientalist Idea», in: Science sociale et phénomènes urbains dans le monde arabe, sous la direction de: Mohamed Naciri et André Raymond, Fondation du roi Abdul-Aziz Al Saoud pour les études islamiques et les sciences humaines, Casablanca, p.43-57.

**الملخّص:**

حظيت المدينة في العالم الإسلامي باهتمام كبير من قبل الباحثين الغربيين، إذ أنجزت دراسات استشراقية مفصلة حول مجموعة من المدن في العالم الإسلامي منذ بداية القرن العشرين، مثل دراسة جورج مارسي Georges Marçais حول تونس والقيروان، ودراسة روجي لوترنو Roger Tourneau Le حول فاس. وقد ركّزت هذه الدراسات على البنية المادية للمدينة الإسلامية، حيث مكّنت من صياغة نماذج تنظيمية للمجال الحضري، تم تعميمها على كافة مناطق العالم الإسلامي دون الأخذ بعين الاعتبار اختلافاتها الجغرافية والثقافية والاجتماعية. غير أنّه انطلاقا من السبعينيات من القرن العشرين، خضعت هذه الدراسات الاستشراقية للنقد والمراجعة، إذ ظهرت مجموعة من الأبحاث الجديدة حول المدينة الإسلامية، عملت على تفكيك المفاهيم الاستشراقية وصورها النمطية. وفي هذا الإطار، برزت الدراسات اليابانية، مثل كتاب» الدراسات الحضرية الإسلامية «الذي أشرف على إنجازه الباحثان: ماساشي هانيدا Masashi Haneda وتوري ميورا Toru Miura. يبين هذا الكتاب، من خلال مقارنة الدراسات الحضرية في كل منطقة من مناطق العالم الإسلامي، الغموض الذي رسخته الدراسات الاستشراقية حول المدينة الإسلامية بفعل تعميمها المفرط، واعتمادها على مقارنات عشوائية بين المدينتين الأوروبية والإسلامية. كما يبرز هذا الكتاب أنّ دراسة المدينة الإسلامية من منظور جديد كفيل بكشف الكثير من النقاط الغامضة في المدينة اليابانية الخاضعة بدورها لهيمنة النموذج الأوربي، إذ سيمكّنها ذلك من الاعتماد على مؤشرات متعدّدة للمقارنة، وبالتالي التخلّص من نموذج التعارضات الثنائية.

*******

قبل عدة سنوات، أنجز باليابان مشروع بحث علمي سمّي بـ: «التحضّر في الإسلام»، انطلق في أبريل 1988م، واستغرق مدة ثلاثة سنوات. ساهم في إنجازه مئة وعشرون باحثا يابانيا من العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية، تم توزيعهم على أربع وعشرين مجموعة بحث، عقدت أكثر من 200 ندوة، إضافة إلى مؤتمرين دوليين في سنتي 1989م و1990م، كما أنجزت مئات التقارير. وإجمالا، فقد دشّن هذا المشروع مرحلة جديدة في حقل الدراسات الإسلامية باليابان، إذ ساهم في خلق شبكة من الباحثين داخل اليابان وخارجها. وقد مكننا ذلك من توسيع آفاق البحث في الدراسات الشرق أوسطية والإسلامية باليابان، فقد ساهمتُ رفقة أربعة باحثين يابانيين في إنجاز كتاب يتناول الدراسات الحضرية في الشرق الأوسط، وفي وسط آسيا. تمّ إصدار الطبعة الأولى باللغة اليابانية في طوكيو 1991م. أمّا الطبعة الثانية المنقحة والمزيدة، فقد تمّ إصدارها في نوفمبر 1994م باللغة الإنجليزية[1].

يهدف هذا الكتاب أوّلا إلى تنسيق - بدون تحديد للمجال الأكاديمي- البحوث المنجزة منذ القرن 19م في المناطق الخمس التي خضعت للهيمنة الإسلامية في وقت مبكّر نسبيا، وهي: المغرب (الأراضي العربية الغربية)، والمشرق (الأراضي العربية الشرقية)، وتركيا، وإيران، ووسط آسيا. فقد خصّص لكل منطقة من المناطق المذكورة جزء من الكتاب أشرف على إنجازه باحث متخصّص في تاريخ المنطقة، مثل: ماساتوشي كيسايشي Masatoshi Kisaichi في المغرب، وتوري ميورا Toru Miura في المشرق، وكايوكي هياشي Kayoko Hayashi في تركيا، وماساشي هانيدا Masashi Haneda في إيران، وهيساو كوماتسو Hisao Komatsu في وسط أسيا.

وقد مكّن هذا الكتاب ثانيا من خلال مقارنة الدراسات المرتبطة بالمدن في هذه المناطق الخمس، من تسليط الضوء على القضايا التي حظيت بالاهتمام الأكاديمي، والتي حاولت اقتراح تصورات جديدة للدراسات المستقبلية.

---

1 Masashi Haneda and Toru Miura, eds. Islamic Urban Studies: Historical Review and Perspectives (in Japanese), Tokyo, The University of Tokyo Press, 1991

نشرت الطبعة الإنجليزية بلندن سنة 1994 بواسطة كيغان بول انترناسيونال Kegan Paul International. باقي مؤلفات هذا المشروع نذكر:

The Proceedings of international Conference on Urbanism in Islam, 5 vols, Tokyo, 1989. Comparative Encyclopedia on Urbanism in Islam (in Japenese), Tokyo, 1992

فيما يخص تاريخ الإسلام ودراسات الشرق الأوسط في اليابان، انظر:

Bibliography of Islamic and Middle Eastern Studies in Japan, 1868-1989, 2 vols, Tokyo, The Centre for East Asian cultural Studies for Unesco, The Tokyo Bunko 1992-93; Toru Miura, «Islamic and Middle Eastern Studies in Japan: Using Bibliography of the Islamic and Middle Eastern Studies in Japan 1868-1988 to identity Research Trends», MARS, 5, 1995

تمّت كتابة هذه الورقة للمشاركة في ندوة "العلوم الاجتماعية والظواهر الحضرية" المنعقدة في مدينة الدار البيضاء، المغرب ما بين 30 نونبر و2 دجنبر سنة 1994، وقد تضمّنت بعض الفقرات من كتابنا.

أشار مُنظِّما هذه الندوة الأستاذان محمّد الناصيري وأندري ريمون André Raymond في تقديمهما إلى مسألة الغموض الذي يكتنف الكثير من المصطلحات والمفاهيم المستعملة في دراسة «المدينة العربية المسلمة»، وهو الأمر الذي لمسناه من خلال كتابنا، إذ لا يخلو عنوانه «الدراسات الحضرية الإسلامية»، بدوره، من الغموض، الذي يرتبط بالإطار النظري للدراسات. لهذا، أضفنا إلى الدراسات الإقليمية السالفة الذكر مقدمة وخاتمة لمناقشة مفهوم «المدينة الإسلامية»، ولتوضيح حدوده بالنسبة إلى الدراسة الحضرية: كتب هانيدا المقدّمة تحت عنوان «تأويل مفهوم المدينة الإسلامية». أمّا الخاتمة، فقد قمتُ شخصيا بكتابتها تحت عنوان «إعادة تأويل الدراسات الحضرية: نحو منظور جديد». وقد اعتمدنا في صياغة كل من المقدّمة والخاتمة على مناقشة الدراسات الإقليمية المتضمّنة في هذا الكتاب.

تشكّل هذه الدراسة عملا غير مسبوق، حتّى في الغرب، على الرغم من تقاليده العريقة في الدراسات الحضرية. إذ عملت على تتبع الدراسات الحضرية التي تغطي مجالا شاسعا من الشرق الأوسط ووسط أسيا. وهذا في حدّ ذاته، يكشف صعوبة المشروع الذي كان في الواقع عملا شاقا بسبب قلة الوسائل التي يمكن استعمالها في مثل هذا العمل البيبليوغرافي في اليابان. لماذا تحدّينا مع ذلك أنفسنا، وقمنا بإنجاز هذا المشروع؟ الجواب هو أنّنا كنّا مقتنعين بأنه إذا لم نقم بمثل هذه المحاولة، سيكون من الصعب فهم المدن الإسلامية فهما جيدا يتجاوز الأفكار المجردة والمغرضة المقدّمة حديثا. وثانيا، نحن نعتقد أنّ القضايا المذكورة هنا مرتبطة بشكل وثيق بالنقاشات الدائرة حاليا في الدراسات الحضرية اليابانية والصينية والأوروبية. من جهة أخرى باعتبارنا يابانيين، فقد حرصنا على عدم الخضوع لتأثير الأعمال السابقة سواء العربية أو الإسلامية، بل عملنا على استخدامها للإمساك بالإشكالات والحجج المرتبطة بالموضوع. وإذا كان مسموحا لي الكشف عن استنتاجي مسبقا، فإنه يمكن القول إنّ المدينة اليابانية لها خصوصيات غامضة، مثل تلك التي نجدها في مدن العالم الإسلامي، وهو ما سيساعدنا على فهم إشكالاتها المطروحة.

يوضّح تقديم ندوتنا بدقة الغموض الذي رسخه الفكر الاستشراقي في بحثه حول المدينة العربية الإسلامية. هنا يجب التنبيه أنّ مصطلح «المدينة العربية الإسلامية» لم يستعمل فقط في المناطق العربية، بل استعمل في مختلف مناطق الشرق الأوسط العربية وغير العربية بدون تحديد واضح، وكنتيجة لذلك تمّت صياغة مفهوم «المدينة الإسلامية». من الواضح أنّ هذا التطبيق العشوائي، في الواقع، غير منطقي، بالنظر إلى الاختلافات الإقليمية للظروف الإيكولوجية والتاريخية بالشرق الأوسط ووسط آسيا، غير أنّه ظل مقبولا في الحقل الأكاديمي لمدة طويلة، وهو حاليا مطروح للنقاش بين الباحثين العرب والمسلمين، وكذلك

ضمن الباحثين الغربيين[2]. ينبغي دراسة جذور هذا الفكر الاستشراقي، وأسباب تأثيره في الحقل الأكاديمي بهدف تطوير دراساتنا المستقبلية في موضوع المدينة الإسلامية. فمن الواضح أنّ هناك سببا تاريخيا ونظريا لقبول هذا التصور ضمن الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية، وهو ما سنعمل على مناقشته بالاعتماد على الخلاصات المذكورة في مقدّمة كتابنا وخاتمته.

## 1- أصل مفهوم المدينة الإسلامية:

عندما نعيد النظر في الدراسات الحضرية لكلّ منطقة من المناطق المذكورة أعلاه، فإنّنا نلاحظ وجود اختلافات ضمنها من حيث استعمال مفهوم المدينة الإسلامية. لذا، فقد قسّم هانيدا الجهات الخمس إلى قسمين كبيرين: يضمّ القسم الأول الأراضي العربية الشرقية والغربية وآسيا الوسطى. أمّا القسم الثاني، فيضمّ تركيا وإيران. خضع القسم الأول للاستعمار الأوربي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ميلادي، في حين لم يخضع القسم الثاني للاستعمار بشكل مباشر، غير أنّه خضع لتأثير الإمبريالية الأوروبية. وقد انعكس هذا التباين في الظروف التاريخية لهذين القسمين على مسار دراساتهما الحضرية، كما يلي:

شهد القسم الأول، إنجاز بحوث مفصّلة في التاريخ والبنية الحضرية من قبل الأوروبيين، من جهة لأغراض استعمارية، ومن جهة أخرى ارتبطت بالبحث الأكاديمي الذي عمل على إبراز تأثيرات الثقافة الرومانية والهيلينية. فقد عمل الباحثون الأوروبيون، انطلاقا من جورج مارسي Georges Marçais إلى كوستاف فون غرونباوم Gustav von Grunbeaum على صياغة مفهوم المدينة الإسلامية واستعماله كنقيض لمفهوم المدينة الأوروبية، وخاصة لمفهوم «المجتمع الحضري» لماكس فيبر Max Weber، فبينما يتأسس المفهوم الأول على التراتبية السياسية ويعطي أهمية كبرى للهوية الدينية، فإنّ المفهوم الثاني يرتكز على سمو النظام السياسي الذي تشكلت ملامحه بشكل واضح في المجتمع الأوربي الحديث. ويرجع الإقبال الكبير على مفهوم «المدينة الإسلامية» من قبل الباحثين الأوروبيين إلى عامل تلاؤمه مع أهداف البحث الاستشراقي المتمثلة في تحقيق الهيمنة الاستعمارية، إذ يبرز التباين بين أوروبا المتقدمة والعالم الإسلامي الراكد. وفي نفس الاتجاه تندرج المصطلحات التي استعملها الباحثون السوفيات في دراستهم لمدن آسيا

2 تمّت مناقشة مفهوم المدينة الإسلامية من قبل مجموعة من الأعمال من أهمها:

Janet Abu-Lughod, «The Islamic City: Historic Myth, Islamic Essence, and Contemporary Relevance», IJMES, 19(1987); Besim Selim Hakim, Arabic-Islamic Cities: Building and Planning Principles, London, 1986; Al Sayyad Nezar, Cities and Caliphs: On The Genesis of Arab Muslim Urbanism, Westport, 1991; Hicham Djait, al-kufa: Naissance de la ville islamique, Paris, 1986. R.S.

كما نشرت هومفرايز Humphreys دراسة توضيحية حول الدراسات الحضرية:

Urban Topography and Urban Society: Damascus under the Ayyubdis and Mamluks, in Islamic History: A Framework for Inquiry, Princeton, 1991

الوسطى قبل الثورة، مثل «المدن الفيودالية» أو «المدن الوسيطية»، إذ سعوا من خلال توظيفها إلى إبراز موقع هذه المدن ضمن النظام الاجتماعي.

من جهة أخرى، كان البحث من قبل الباحثين الأوروبيين في المدن الإيرانية والتركية ضعيفا مقارنة مع ما تم إنجازه في الأراضي العربية، وقد ترتب عن ذلك نقص في الاهتمام بالدراسات الحضرية ومفهوم «المدينة الإسلامية» إلى وقتنا الحاضر. فقد وضّح هانيدا من خلال مقارنة اتجاهات البحث للمجموعتين، الارتباط الوثيق لمفهوم المدينة الإسلامية بالاستعمار الأوروبي والفكر الاستشراقي المرتكز على البحث في المنطقة العربية خاصة في المغرب وسوريا، التي تتوفّر على التقليد الهيليني والروماني. وعلى الرغم من مساهمة هذا التقليد في تسهيل عملية المقارنة بين المدن الإسلامية والمدن الأوروبية، فإنّنا نظلّ في حاجة لدراسة المدن الإيرانية والتركية لمعرفة مدى قدرة مفهوم المدن الإسلامية أو العربية على استيعاب التمايزات المختلفة للمجموعتين قصد إبراز التباين بين العالمين الإسلامي والأوروبي.

ويلفت هانيدا الانتباه كذلك، إلى استمرار وجود هذا التباين في مفهوم «المجتمعات الإسلامية» المقدّم من قبل إيرا لابيدوس Ira Lapidus، رغم أنّه انتقد استعمال نماذج التعارض الثنائي، مثل الأوربي والآسيوي، المجتمع الكوموني والمجتمع غير الكوموني[3]، والحضري والقروي، لأنّها تؤدي إلى خلق صورة مصطنعة للمدينة الإسلامية. كما أشار إلى الاتجاهات الحديثة للباحثين المسلمين التي تسلط الضوء على دور التشريع الإسلامي في تخطيط المدن العربية، إذ لاحظ أن أغلبهم درسوا في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول إنه مازال هناك نقص في الاهتمام بهذا الموضوع من قبل أغلب الباحثين المحليين، سواء العرب أو الأتراك والإيرانيين. ويعني هذا أن مفهوم «المدينة الإسلامية» يمكن أن يجد أصوله في منهج المعرفة الغربي لدراسة موضوع ما وفهمه عبر منهج تحليلي مقارن خاصة نماذج التعارض الثنائي، والتي بإمكانها إبراز الاختلاف بين العالمين، وهو منهج يختلف عن تقليد الشرق الأوسط الإسلامي، حيث يدرس موضوع المعرفة بشكل مباشر، ويوصف من زوايا مختلفة بهدف الإمساك به في كليته[4]. وسنحاول إبراز بعض جوانب هذا المشكل النظري للدراسات الحضرية في المحور الثاني.

---

3 يقصد بها المجتمعات الحضرية ذات الاستقلالية إداريا. ارتبط هذا المفهوم بماكس فيبر الذي اعتبر أنّ من خصائص الكومونات وجود محكمة وقانون خاص، واستقلال ذاتي من الناحية السياسية والعسكرية. (المترجم)

للمزيد انظر:

Max Weber, The City, Free Press, 1966.

4 انظر:

علي مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة، 20 مجلدا، بولاق، 1304-1305/ 1886-1888؛ صالح أحمد العلي، بغداد مدينة السلام، مجلدان، بغداد، 1986؛ ج. شاهري، التاريخ الاجتماعي لطهران خلال القرن، 6 مجلدات، طهران، 1367-1368/1988-1989

## 2- المدينة كإطار مرجعي:

عندما نعيد النظر في عملية تشكل نموذج المدينة الإسلامية بما في ذلك نموذج المدينة الإسلامية الذي تمت صياغته من قبل المستشرقين، نلمس مدى الصعوبة التي تطرحها تعريفات المدينة المبنية على فرضية خصوصية مجالها ومجتمعها واقتصادها وثقافتها، والأمر نفسه ينطبق على التعريفات المرتكزة على التعارض بين الثنائيات، مثل المدينة مقابل القرية أو سكان المناطق الحضرية مقابل المزارعين والبدو، فهي كما بين إيرا لابيدوس[5] بعيدة عن واقع أو حقيقة مدن الشرق الأوسط ووسط آسيا التي تشكل وعاء يجمع بين مثل هذه الثنائيات. ورغم أنّ معظم الباحثين موافقون على هذا الاعتراض، فقد ظل هذا النموذج مستخدما، وهو مرتبط، بدون شك، بنزعة الدراسات الغربية نحو التحليلات المقارنة، مثل المقابلة بين الإسلام والإغريق أو الرومان، أو الإسلام وأوروبا. وكنتيجة لذلك، تم وضع مدن الشرق الأوسط ووسط آسيا تحت نموذج ثابت يفتقر لوجود التنوع الزمني والمادي، وكذلك للعناصر المتغيرة. من جهة أخرى، أثارت عدّة الأعمال وفي مقدّمتها: أعمال كويتن S.D.Goitein، وأعمال غابريال باير Gabriel Baer، وأعمال كوسيوك سيميزي Kosuke Shimizu أسئلة أساسية تتعلق بنظرة لابيدوس وأكيرا غوتو Akira Goto التي تعتبر أنه ليس هناك اختلاف جوهري بين المدينة والقرية، سواء من حيث الشكل الطبيعي والبنية الاجتماعية والإنتاج أو من حيث الخصوصيات الثقافية[6]. علاوة على ذلك، أصبحت نظرية التشابه بين المدينة والقرية الريفية متداخلة مع نظرية التماثل بين المدينة والمجتمع، إذ اعتبر لابيدوس وكوتو أنّ المدينة يمكن أن تكون عالما صغيرا للمجتمع الإسلامي ومحاولة يستخلص منها بنية المجتمع ككل. ونتيجة لذلك، تم إغفال الخصائص الفردية المميزة لمجتمع القرية والبدو. وبالتالي، فبدلا من الاستمرار في التساؤل عن التشابه بين القرى الريفية والمدن، حيث لن يكون مفضلا اتخاذهما كنقطة انطلاق، فإنه ينبغي النظر باستمرار إلى القرى ومجتمع البدو، وتحديد تشابهاتهما واختلافاتهما. وهذا ليس مشكلا خاصا فقط بالشرق الأوسط ووسط آسيا، إذ طرحت أسئلة مشابهة في مدن الصين وأوروبا، كما هو الحال في المدن الإيطالية التي شكلت الدولة الإقليمية الممتدة على محيطها الحالي المتميز بتعدد عناصره الاجتماعية والمتضمنة كذلك لعناصر خارجية. ومن خلال دراسة هذا النموذج، تبين بالملموس وجود روابط مشتركة بين القرية والمدينة. وقد اعتمد الباحثون في إبراز هذه الترابطات منهجا اقتصاديا وجغرافيا سمي بـ «نظرية المكان

5 I.M.Lapidus, «Muslim Cities and Islamic Societies», in Midlle Eastern Cities, Lapidus, ed, Brekeley, 1969

6 S.D.Goiten, «Cairo: An Islamic City in the Light of the Geniza Documents», in Middle Eastern Cities, I.M.Lapidus, ed, Berkeley, 1969; G.Baer, «Village and city in Egypt and Syria: 1500-1914», in The Islamic Middle East, 700 -1900: Studies in Economic and Social History, A.L.Udovitch, ed, Princeton, 1981; Akira Goto, Mecca and Islamic Urban Society(in Japenese), Tokyo, 1991; Kosuke Shimizu, «The Image of the Cities in the History of Iran: The Case of Nishapur in 10-11th Centuries» (in Japenese), Shicho, new series, 28 (1990).

المركزي»، وهو منهج يدرس الموضوع من حيث تراتبية الأماكن المركزية، باعتبارها سلسلة متصلة من السوق الموسمي إلى المركز الحضري الكبير[7].

من المعروف الانتشار الكبير لظاهرة المدينة عبر العالم؛ فعلى غرار المجتمعات الزراعية وجدت المدن منذ الأزمنة القديمة، وبالمقارنة مع الأولى، ورغم أنها تأثرت ببيئتها، تميزت المدن بامتلاكها لعدة خصائص حضرية مشتركة، سواء من حيث الشكل المادي أو من حيث المجتمع والثقافة، التي تتجاوز الاختلافات الإقليمية. فهل يفسر هذا سبب انجذابنا لموضوع المدينة في محاولة لاستعمالها كإطار مقارن؟

يرى ياسوشي سانادا Yasushi Sanada الباحث في تاريخ آسيا الوسطى، أنّ الاختلافات الحاسمة بين المدينة والقرية لا تتجلى فقط في عنصر الثروة المادية، ولكن كذلك في المتحركات غير المادية، مثل المعارف والتعليم والفنون[8]. وتتميز هذه العناصر المادية وغير المادية بالحركية والمرونة، إذ تنتقل بسهولة بين المجتمعات، مما يمنح المدن خصائص مشتركة، تضفي عليها طابع «العالمية»، وهي خاصية لا ينبغي إنكارها، غير أنه ومع ذلك نؤكد وجود روابط وثيقة بين المدينة والقرية.

كما حذّر هانيدا من استعمال مفهوم مثل: «المدينة الإسلامية» كإطار لفهم مدن الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تجنبا للتعميم المفرط الموظف بهدف المقارنة، غير أن ذلك لا يعني الكف عن التساؤل حول الاتجاه المستقبلي للدراسات الحضرية. في هذا الاتجاه، اقترح ديل إيكلمان Dale Eickelman جوابين على النموذج المثالي لماكس فيبر حول المدينة. الأول، رفض المثالية الفيبرية حول مجتمع المدينة كإطار للمقارنة، وأعاد تعريف المدينة كشكل خاص للتضامن والاتحاد. أمّا الجواب الثاني، فقد ابتعد عن اعتبار المدينة كوحدة للنقاش، ودعا إلى مقاربة الأنظمة الاجتماعية للمدينة بشكل أوسع من خلال الإحاطة بمجوعة من المفاهيم، مثل التراتبية والسلطة الكامنة وراء أشكال الارتباط أو الاتحاد[9]. رغم هذا، تبقى المدينة باعتبارها إطارا مرجعيا محافظة على جاذبيتها بفضل خصائصها المتفردة، سواء نظرنا إليها باعتبارها شكلا ماديا أو مجموعة من المرافق أو عناصر اجتماعية تستوطن المجال، لكن في نفس الوقت تبقى

7 Koichirio Shimizu, Urban Society in Medieval Italy (in Japenese), Tokyo, 1990; id. Medieval Italian Cities and Merchants(in Japenese), Tokyo, 1989

حول نظرية المكان المركزي لكريستالر والآخرين، وتطبيقاتها في الدراسات التاريخية، انظر:

R.Kiestling, Stadt-Land-Beziehung im Spatmittelater, Zeitschrift fur bayerische Landgeschichte, 40(1997).

فيما يخصّ الصين انظر:

G.W.Skinner, «Marketing and Social Structure in Rural China», Journal of Asian Studies, 24/1-3(1964-1965) and id. Regional Urbanization in Nineteenth Century China in id.ed, The City in Late Imperial China, Stanford, 1977.

8 Y.Sanada, «Comment on shimizu's thesis» (in Japenese), Shicho, new series, 28(1990).

9 D.F.Eickelman, «Is There a Islamic City?: The Making of a Quarter in a Moroccan Town», IJMES, 5(1974), p.275; «The Comparative Study of Islamic Cities», Paper prepared for the workshop, «A Challenge to the Notion of Islamic Cities», The Second International Conference on Urbanism in Islam, 1990, pp.6-7

باستمرار مفتوحة في اتجاه العالمية. ولعل هذه العالمية من العوامل الأساسية التي لفتت الانتباه إلى المدينة نتيجة تعارض القيم المحلية والعالمية. فقد كان من الضروري فهم هذا التعارض، حتى لا يتحوّل إلى صراع. ضمن هذه الشروط حددت ملامح نظرية «المجتمع الحضري» التي بنيت على معيار وحيد للمواطنة. لذا نعتقد أنه ينبغي بناء إطار لدراسة المدينة كمجال، لتكثيف مواضيع التاريخ الإنساني، سواء منها الخصوصية أو العالمية.

يرتبط المشكل الثاني بالمكان والزمان؛ فمنذ النصف الأخير من عقد الستينيات، وبالموازاة مع النقد الذي كان يتعرض له إطار المدينة الإسلامية، شرع في إجراء بحث مشترك حول موضوع المدينة الشرق المتوسطية. دعا هذا البحث إلى ضرورة النظر إلى مدن الشرق الأوسط على امتداد مدة زمنية طويلة، باعتبارها مدنا ذات تقاليد حضرية قديمة تعود لأزيد من 3000 سنة قبل الميلاد، كما تناول مواضيع مثل مدن بلاد الرافدين قبل الإسلامية والتصنيع الحديث والتحضر، وهي مواضيع ذات أهمية لم تحظ باهتمام كبير في إطار المدينة الإسلامية، غير أن هذه الدراسات لازالت تحتفظ بزاوية مقاربتها التقليدية الموروثة عن العهود القديمة، والمستمرة مع القرى الريفية المدروسة[10]، إذ ركزت على مدن العالم العربي، بينما عالجت مدن الأقاليم التركية والإيرانية كآثار لسابقتها. وفي السنوات الأخيرة، برزت تسمية «المدينة العثمانية»، كما دعا هانيدا إلى إضافة مدن وسط آسيا للتصور العام حول المدينة الإسلامية بهدف المساهمة في إغناء النقاش حول تطور المدن في المناطق الإيرانية والتركية، وذلك بالنظر إلى القواسم المشتركة بين الإقليم الإيراني ووسط آسيا جغرافيا وثقافيا[11]. اقترح أوجين ويرث Eugen Wirth في عدد من الأعمال، مثل «المدينة الشرقية» (1975) و«مفهوم المدينة الإسلامية (1991)[12]، منهجا لدراسة أسباب تميز الخصائص المورفولوجية للمدينة الإسلامية، وعلاقة ذلك بالعوامل الدينية، من خلال مقارنة المدن في مناطق مختلفة تضم الشرق الأوسط، وبلاد الإغريق، والرومان القديمة، وأوروبا الغربية في العصرين الوسيط والحديث؛ وقد اعتمد في صياغة هذا المنهج على عدد مهم من المراجع الغربية. وكما أشرنا سابقا، يتعرض الاستخدام المشوش لمفهوم مجتمع المدينة للنقد حتى في الدراسات الحضرية الغربية، فقد أسس الباحثون نماذج إقليمية متنوعة كما هو الحال في شمال غرب أوروبا، وفي جنوب أوروبا وفي المجال المتوسطي. نعتقد أنه ينبغي توسيع نظرنا جغرافيا وزمنيا مع الأخذ بعين الاعتبار الترابطات المعقدة. مما سيمكننا من خلق إطار مركب

10 I.M.Lapidus, ed, Middle Eastern Cities, Berkeley, 1969, in particular the Conclusion by R.C. Adams. Also, G.H. Blake and R.I.Lawless, eds., The Changing Middle Eastern City, London, 1980 and its introduction.

11 Masashi Haneda, «The Pastoral City and the Mausleum City: Nomadic Rule and City Construction in the Eas - ern –Islamic World» (in Japanese), Toyoshi KenKyu, 49/1(1990).

سيتم نشر الطبعة الإنجليزية قريبا للكتاب التالي:

Islamic Urbanism in Human History, Tsugitaka Sato, ed., London.

12 E.Wirth, «Die orientalische Stadt: Ein Uberblick aufgrund jungerer Forschungen zur materiellen kultur», Sae - ulum, 26/1(1975); «Zur Konzeption der islamischen Stadt: Privatheit im islamischen orient versus Offentlichkeit im Antike und Okziden», Die Welt des Islams, 31(1991).

سيتيح لنا التخلص من التعارضات الثنائية التي وضعت أوروبا ضد الإسلام، كما سيسمح لنا هذا المنهج بإمكانية مقارنة المدن في المناطق المختلفة، ولعل ذلك كفيل بإلقاء ضوء جديد حول الدور الديني والثقافي للإسلام في الأشكال الحضرية والوظائف. وعموما، قد عملنا من خلال هذا الكتاب على تفكيك مفهوم المدينة الإسلامية من خلال نقد مفهوم المدينة الإسلامية والمجتمع الإسلامي المرتكز على الوحدة والانقسام، غير أنّ نفي الاتصال المباشر بين الإسلام والمدينة، لا يعني رفض مفهوم العالم الإسلامي أو الإطار الإسلامي.

وللمزيد من التدقيق، نحن مقتنعون بأنّ مأزق الدراسات الشرق الأوسطية ووسط آسيا مرتبطة جذوره بتعريف المدينة المرتكز على نموذج التعارض الثنائي بين المدينة والقرية الريفية، وهو تعريف يفترض الوجود المسبق، ويحاول استخلاص الصفات المميزة للمدينة من الاقتراحات القبلية، مما يؤدي إلى الانزلاق نحو التعريف الضيق والمبدئي للمدينة. ولتفادي ذلك، فإنّه ينبغي الانطلاق من نشأة المدينة بدلا من الارتكاز على فرضية وجودها المسبق، إذ يمكن اعتبارها إطارا قادرا على دمج القرى الريفية ومجتمعات البدو، ويسمح بالمقارنة بين المدن والمجتمعات في مناطق مختلفة. وبناء على ذلك، فإنّنا نقترح دراسة المدينة كإطار مرجعي من خلال استعمالها كنقطة بداية للنظر في الجغرافيا والاقتصاد والمجتمع والتاريخ والثقافة بدلا من اعتبارها فرضية مسبقة أو اتخاذها كتصور نهائي للمدينة. كما نعتقد أنّه ينبغي خلق إطار مرجعي يسمح بالتداخل المتبادل للتعدديات. لذا، درسنا في ختام كتابنا اتجاهات في الدراسات الحضرية كما وصفت في كل منطقة من حيث خمس مواضيع: المدينة كمجال، والمدينة كنقطة للتقاطعات، والمدينة كجماعة، والمدينة كتاريخ، والمدينة كثقافة. وبهدف فهم المدينة كإطار مرجعي اشتغلنا بحذر على عبارة المدينة كمجال، بدلا من المجال الحضري.

في هذه الورقة، سأسلّط الضوء على موضوعين أساسيين هما: المدينة كمجال والمدينة كجماعة، وذلك بالنظر إلى الأهمية الكبرى التي حظي بهما هذان الموضوعان في إطار التعارضات الثنائية، مثل المدينة مقابل القرية، المجتمع الكوموني مقابل المجتمع غير الكوموني. ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى النفاذ إلى ما وراء هذه الثنائيات.

## 3- المدينة كمجال:

تتساءل الدراسات الحضرية، حتّى الآن حول خصوصيات الشكل المادي الذي يميز المدينة عن القرية. فأغلب النماذج النظرية ارتكزت على تعريف المدينة الإسلامية لفان غرونباوم الذي حدّد العناصر المادية الأساسية للمدينة في المسجد والسوق والحمام. غير أنّه في السنوات الأخيرة تخلصت الدراسات المادية من التركيز على المرافق العمومية، مثل المسجد والكنيسة، إذ حولت تركيزها نحو المجال الخاص، مثل الأسواق والمنازل والأحياء السكنية. وهكذا يجري تطوير أدوات بحث في أماكن متنوعة لتوضيح البنية

الداخلية من حيث البنى المادية والمكونات الداخلية، بدلا من الارتباط بالنظرية الحضرية التي تمس فقط الجوانب الخارجية المرتبطة بالنظرية المجرّدة للحضارة.

ظهر التعريف الأكثر وضوحا للمدينة، باعتبارها امتدادا مكانيا؛ أي شكلا ماديا، في الدراسات الحضرية لوسط آسيا. فقد أكّدت نيكولاي كايكوف Nikolai V.Khanykov أنّ «كل قرية محاطة بأسوار وقناة مائية وتشمل قلعة ومسجد جمعة تسمى مدينة»[13]. واقترحت فاسيلي ف. بارطول Vasili V. Bartol'd من خلال تحليل المصطلحات المستعملة من قبل الجغرافيين العرب بنية ثلاثية تضم القلعة، شهرستان أو المدينة (المدينة الداخلية أو القديمة) وربض (الضواحي) إضافة إلى البلد (المدينة ككل تتجلى في العناصر الثلاثة سالفة الذكر)[14]. وقد استعملت كوسيوك سيميزي نموذج نيسابور خلال القرنين 10م- 11م لتوضيح الامتداد المجالي للمدينة، حيث أبرزت أن الأرض التي تضمّ نيسابور في ذلك الوقت تشمل ثلاثة مجالات مميزة: نيسابور كمدينة مع البنية الثلاثية المذكورة أعلاه، نيسابور كمنطقة بلدية تضم المدينة والقرى الواقعة ضمن حدود سفر ليوم واحد، ونيسابور كإقليم تضم مساحة تتراوح ما بين 100 و200 كلم من المدينة متصلة بطرق شعاعية. وقد أكّد سيميزي استمرارية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الوثيقة بين المجالات المذكورة[15]، معتبرا أنّ ذلك يشكل خاصية عامة يمكن تعميمها على كافة مدن وسط آسيا والمجال الإيراني. كما ذكر أنّ لسكّان المدينة ثلاثة مستويات للوعي بأنفسهم مرتبطة بالتباين السالف الذكر. نفس الملاحظة استخلصها لابيدوس في دراسته للمدن والواحات في آسيا الوسطى والمجال الإيراني، إذ وضّح وجود الاستمرارية بين المدينة والقرية الريفية، وتجمعاتهما كمنطقة تشمل العناصر الحضرية والريفية، من حيث الخصائص المورفولوجية للمجتمعات الإسلامية. كما أظهر البحث في التاريخ العثماني الاجتماعي والاقتصادي، باستعمال سجلات المعاينة وسجلات المحكمة الشرعية، الترابطات الاقتصادية بين المدن الجهوية والقرى المحيطة بها في الأناضول[16]. هل شكّلت هذه المدن الجهوية والقرى المحيطة بها شبكة ممتدة في جميع الاتجاهات أم أنّها كانت عبارة عن تجمعات محلية مستقلة مثل الجزر الصغيرة في بحر الصحراء كما هو الحال بالنسبة إلى المدن في المحيط الإيراني؟ مثل هذه الأبحاث نادرة في الأراضي العربية، سواء المشرقية أو المغربية، حيث تميل إلى تأكيد الجاذبية للمدن الكبرى، مثل القاهرة ودمشق وبغداد وفاس وتونس. هل هذا يشكل ببساطة الاختلاف في وجهة نظر، أم أنه يعكس التباينات من حيث العوامل الجغرافية بين تركيا والمحيط الإيراني من جهة والأراضي العربية من جهة أخرى؟

13 N.Khanykov, «Gorodskoe upravlenie v.srednei Azii» (Urban Administration in Central Asia), Zhurnal Mini - terstva vnuutrennikh del sanktpeterbung, 8 /5(1844).

14 V.V.Bartol'd, Akademik V.V.Bartol'd sochineniya Moskva, 1963-77

15 Kosuke Shimizu, op.cit.

16 L.Erder and S.Faroqhi, «Sixteenth Century Periodic Markets in Various Anatolian Sancaks», JESHO, 22/1(1979)

قدّم الجغرافي أوجين ويرث خلاصات مركّزة حول القضايا المرتبطة بالخصائص المورفولوجية للمدينة. فقد أجرى معاينات واسعة النطاق في أصفهان وحلب، كما قام بدراسة واسعة لبنية المدينة قبل الإسلامية. استخلص في نهاية المطاف أهمية السوق كعلامة مميزة للمدينة الإسلامية، فقد لاحظ أن مدن الشرق القديم وأوروبا تشترك مع المدينة الإسلامية في مجموعة من الخصائص المورفولوجية، مثل المنازل ذات الفناء والأزقة الضيقة، غير أنها تفتقر لوجود السوق[17]. من جهة أخرى، عمل الجغرافي هانز كوب Heinz Gaube على تحديد الخصائص المميزة للمدينة الإسلامية في إيران في أسوار المدينة، والمسجد الأعظم، والبزار، ثم دعا إلى تعميم هذه الخصائص الثلاث المميزة على كافة مناطق العالم الإسلامي[18]. غير أن تأكيد هذا الرأي يحتاج إلى فحص ودراسة من حيث النقاط الثلاث التالية: أولا ينبغي وضع مقارنات على امتداد فترات طويلة، والتساؤل بشكل خاص إذا كانت المقارنة مع الأشكال المادية للمدينة قبل الإسلامية تكشف تأثيرا إسلاميا في المورفولوجية الحضرية. فقد أظهرت كل من أبحاث وريث ونيكيتا إليسيف Nikita Elisséeff أن نمط الفناء، والطرق المسدودة والأحياء كانت موجودة سابقا في بلاد الرافدين وفي سوريا الرومانية[19]. كما أكّد حسين سلطان زاد أنّ البزار يتوفر على تقاليد تعود إلى الحقبة القديمة[20]، واعتبر أنّه باستثناء المسجد ليس هناك صفة مميزة ووحيدة تمثل المدينة في الحقبة الإسلامية. ننتظر توضيحات أكثر حول هذه النقطة من نتائج التنقيبات الأركيولوجية والأبحاث الجارية في وسط آسيا والعراق.

تمكّن الدراسات المقارنة للمدينة الإسلامية عبر الحقب من رصد تحوّلاتها خاصة خلال الحقبة الحديثة. فإذا أخذنا إسطنبول الحديثة والمدن الرئيسة للأناضول كمثال نلاحظ غياب البيوت ذات الفناء والأزقة الضيقة، بينما نلاحظ وجودها في مدن أرفة وديار بكر في جنوب تركيا، فهل يرتبط ذلك بالتحديث التركي في القرن 19م وبعده؟ تعتبر كذلك المقارنة الإقليمية ضرورية لدراسة تأثير العناصر الجغرافية في المورفولوجية الحضرية، مثل درجة الحرارة والجفاف، والتساقطات المطرية، والرياح والثلج. فمثلا دراسة المدن مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الجغرافية المختلفة بإمكانها توضيح عوامل تطور المنازل ذات الفناء والأزقة الضيقة في المدينة، فهل هي مرتبطة بدور أحكام الشريعة الإسلامية الهادفة إلى حماية الخصوصية النسائية أم أنّها عبارة عن استجابة للمناخ الجاف؟ وعموما، ينبغي التركيز على المناطق العربية والتركية والإيرانية التي حافظت على تقليد إسلامي مشترك، بدلا من الاهتمام بمقارنات بعيدة مثل المقارنة مع مدن جنوب شرق أسيا وإفريقيا الاستوائية. ولترجمة هذه التوصية على أرض الواقع، فإنّنا نتطلع إلى انعقاد مؤتمر دولي لإجراء مثل هذه الدراسة. تكتسي الدراسات المورفولوجية للأشكال الحضرية في الأناضول أهمية كبرى بفعل دراستها لمنطقة تضم مزيجا من التقاليد البيزنطية والإسلامية ووسط آسيوية – الإيرانية

17 Wirth, Villes islamique, 1982

18 H.Gaube, Iranian Cities (New York, 1979).

19 N.Elisséeff, «Damas à la lumière des théories de Jean Sauvaget, in The Islamic City», A.Hourani and S.M.Stern, eds, Oxford, 1970

20 H.Soltanzade, Moqaddameyi bar tarikh-e shar o shalrneshini dar iran, Tehren, 1365/1986-1987

والتركية[21]. كما تمكّن مقارنة مدن المناطق الإسلامية الأخرى مع مدن مثل إستانبول وحلب اللتين تضمان عددا مهما من السكان غير المسلمين، من توفير وسيلة فعّالة لدراسة الخصائص الإسلامية. كما ينبغي التساؤل أيضا حول الخصائص المورفولوجية المحدّدة للمدينة الإسلامية. هل يمكن اعتبارها خصائص مميزة خاصة بالمدينة الإسلامية، أم أنّها خصائص عامة مشتركة مع باقي مدن العالم؟ فقد أكد لابيدوس سابقا وجود تماثل بين المدينة والقرية الريفية، إذ ذكر انتشار المسجد في الأرياف منذ نهاية القرن العاشر الميلادي، وقد كان في نقاش دائم حول هذه النقطة مع أوليغ كرابار Oleg Grabar الذي لم يوافقه الرأي[22]، كما يمكن تقديم نفس الحجة حول السوق. غير أنّ مثل هذا النقاش يبقى عقيما إذا لم يأخذ بعين الاعتبار التحديد الدقيق للمصطلحات من حيث الحجم والوظيفة. كما يمكن اعتبار المدرسة مؤشرا يبرز درجة التحضر، فقد قامت بوظائف شبيهة بوظائف المراكز الثقافية والدينية، فضلا عن ذلك لعبت دورا اقتصاديا مهما مع وجود ممتلكات الوقف في الفترات قبل الحديثة.

هناك سؤال آخر لا يقلّ أهمية هو: لماذا تتموقع المرافق الخاصة في مناطق محددة ضمن المجال الحضري؟ وما هي أفكار (التخطيط) التي تكمن وراء تموقعها؟ فقد ميز تاريخ المعمار بين المجال العام، حيث يقع المسجد والسوق الكبير، والمجال الخاص المتسم بالمنازل ذات نمط الفناء والأزقة. وصف هذا التقسيم بأنه الخاصية المميزة للمدن في المنطقة الإسلامية واستعمل لاقتراح وجود تخطيط حضري[23]. كما بيّنت النصوص الشرعية الإسلامية أن القانون الإسلامي في مجالات الإقامة الإسلامية قدم المبادئ التوجيهية المرتبطة بأماكن الأبواب والنوافذ ومدخل الشوارع[24]. وكنتيجة للرأي السابق، فقد خضعت فكرة عبثية المدينة وعدم خضوعها للتخطيط للنقد والمراجعة الجذرية. وعموما، تبقى فلسفة التخطيط التي ارتكز عليها التخطيط الحضري في حاجة إلى المزيد من التوضيح، فضلا عن معرفة الفاعلين الذين أشرفوا على وضع المخطط. فمن بين الاقتراحات المقدمة للإجابة عن هذه النقطة الأخيرة نذكر القانون الإسلامي والمحكمة القانونية الشرعية للقاضي، التي تعتبر العضو التنفيذي للقانون الإسلامي، لكن تبقى بعض الأدلة والحجج مجردة محددة بنصوص شرعية. كما لم يدرس حتى الآن مدى فعالية أحكام النصوص القانونية من حيث الممارسة باستعمال سجلات المحكمة الشرعية. فقد بيّن إنالسيك H.Inalcik من خلال مثال إسطنبول أن السلاطين يؤثرون بشكل إيجابي في التخطيط الحضري من خلال الوقف[25]، لكن يبدو من الصعب وضع منهج يربط بين الوقف وتخطيط المدينة ككل قصد تعميمه على مدن العالم الإسلامي، فقد تميزت إسطنبول ببعض الشروط المتفردة عن باقي مدن العالم الإسلامي، إذ اعتبرت منطقة سلطانية مفتوحة بعد غزو.

21 D.Kuban, Anadolu-Turk Shehri Tarihi, «Gelishmesi, Soysyal ve Fiziki Ozelliiklere uzerinde Bazi Gelishme - er», Vakifar Dergisi, 7(1968); U.Tanyeli Anadolu-Turk Kentinde fiziksel Yapinin Evrim Surecisi, 11-15.yy, Istanbul, 1987

22 Lapidus ed, Middle Eastern Cities, 1969, pp.78-79

23 A.Raymond, The Great Arab Cities in the 16th-18th centuries, New York and London, 1984

24 B.Hakim, op.cit; A.S.Uthman, al-Madina al -Islamiyya, al-Kuwayt, 1988

25 H. Inalcik, «Istanbul: An Islamic City», Journal of Islamic Studies, 1(1990).

وعليه، قد يكون من المفيد النظر في التخطيط الحضري من خلال دراسة التخطيط الحضري للمرافق الفردية باستعمال المصادر التاريخية ووثائق الوقف. يقدم ماساشي هانيدا مثالا على ذلك من خلال ملاحظة تخطيط المدينة المتفرد للحكام الرحل في أصفهان من خلال الموقع النسبي للجامع (المسجد) والميدان[26]. وإجمالا، يمكن التراكم الحاصل في الدراسات التي تعنى بالكشف عن الفلسفة العميقة وراء تخطيط المرافق الفردية في العالم الإسلامي، من كسب فهم جيد لتخطيط المدينة ككل ووعي السكان الحضريين بالمجال. وفي هذا الاتجاه تندرج محاولات الدكتور بهرانس أبوسيف Behrens-Abouseif لدراسة التخطيط باستعمال الوثائق التاريخية، مثل وثائق الوقف، ولعل ذلك كفيل بردم الهوّة بين التاريخ المعماري والبحث التاريخي، والتي لازالت مستمرّة حتّى يومنا هذا[27].

## 4- المدينة كجماعة:

ناقشت الدراسات الحضرية سابقا قضيّة استقلال المدن الإسلامية والمؤسسات والفئات الاجتماعية المدعمة لها، وذلك بهدف وضع تعريف للمدينة من حيث الترابط الاجتماعي والسياسي. فقد استعمل الباحثون منهجا يسلط الضوء على الشبكات الاجتماعية لتوضيح البنية الاجتماعية والسياسية للمدينة وخلفياتها. من مميزات هذا المنهج نذكر إمكانية تلاؤمه مع بنية مدن الشرق الأوسط ووسط آسيا، وهو منهج مشابه لمفهوم «العيش المشترك» و«العقلية» المستعملة من قبل الباحثين الفرنسيين لمدرسة الحوليات، رغم أن هذا الأخير يشدد على التضامن الداخلي وغير الرسمي للعلاقات الاجتماعية[28]. وقد أصبح هذا المنهج الذي يعرف بمنهج الشبكة أو الوشائج مقبولا في دراسة المجتمعات الصينية الجهوية خلال الآونة الأخيرة. ولعل هذا الإقبال الكبير على هذا المنهج من العوامل التي تدفعنا إلى مناقشة آفاق هذا المنهج وحدوده.

فقد ذكر العديد من الباحثين أنّ مدن الشرق الأوسط ووسط آسيا لم تعمّر فقط من قبل الحاكمين العسكريين والعلماء والتجار والحرفيين بشبكاتهم الواسعة النطاق التي تشمل المدينة والدولة؛ بل التحقت بها عناصر متنوعة تضم المزارعين والرُحّل، إذ كان بإمكان هؤلاء الوافدين الجدد كسب أشكال عمل مختلفة أو بصفة موظّفين في المؤسسات الوقفية أو لدى الأشخاص المؤثرين. وعليه، فإنّ التنوع خاصية مميزة للساكنة الحضرية بفعل عوامل تشمل المهنة، والطبقة، والأصل والدين. غير أنّ هذه العناصر كانت تتحرك عبر شبكات متنوعة. ومن ثم، فإنه من الصعب تعريف المدينة كجماعة من خلال المهنة والمرتبة، أو

26 M.Haneda, «Maydan et Bagh: Reflexion à propos de l'urbanisme du shah Abbas», in Actes du colloque franco-japonais sur les documents et archives provenant de l'Asie Centrale, Kyoto, 1990

27 D.behrens-Abouseif, Azbakiyya and its Environs: From Azbak to Isma'il, 1476-1879, Cairo, 1985; N. Hanna, An Urban History of Bulaq in the Mamluk and Ottman Period, 1983

28 انظر:

M.Agulhon, La Sociabilité méridionale: Confréries et associations en Provence orientale dans la deuxième moitié du XVIIe siècle, Aix- en- Provence, 1996, and his other works.

المجموعات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد. هناك منهج آخر استعمله الباحثون ينبني على السؤال التالي: ما هو العامل الذي مكّن من تحقيق النظام داخل هذا المزيج الذي يضم أفرادا ومجموعات متعددة، والتي يشار إليها عادة بكلمة «شبكات».

علّق الباحث الياباني في التاريخ الصيني ميو كيشيموتو Mio Kishimoto المذكور عبر كتابنا، قائلا: «نعتقد أنّه ينبغي فهم المجتمع الحضري الإسلامي ليس باعتباره نظاما أوتوقراطيا صارما أو نظاما ذا استقلال ذاتي واضح. هناك اتجاه لإثارة الانتباه إلى الوظائف المرنة وغير الرسمية الرامية لحفظ هذا النظام. فهل يمكن تشكيل هذا النظام العام من خلال هذا النظام الخاص والفردي؟ إذا كان صحيحا أنّ المجتمع الحضري حافظ على التنظيم الاجتماعي حتى في وقت احتدام الخلافات الطائفية، فإن ذلك يؤكد وجود النظام على مستوى القاعدة، مثل قواعد أو أحكام النزاعات»[29]. يبدو من خلال هذا التعليق أنّ الباحث ميو كيشيموتو يقترح طريقة لكيفية إجراء البحوث بشأن النظام الحضري.

إذا نظرنا إلى النظام السياسي لمدن الشرق الأوسط ووسط آسيا، فإننا نلاحظ أنه في أغلب الحالات يعتبر سكان المدينة حكامهم أجانب من حيث الأصل والعرق، على الرغم من اعتناقهم الدين الإسلامي[30]، إذ تعين السلطة الخارجية الحكام العسكريين للأقاليم في الأراضي التي تحت سلطتها، ويعهد إليها إدارة شؤون كل الأقاليم التي تشمل المدن والقرى والرحل. وعموما، فإننا نلاحظ تداخلا ما بين آلية الحكم الحضري مع آلية حكم الدولة والإقليم، إذ من الصعب الحديث عن آلية حكم حضرية مستقلة. فعلى الرغم من توفر المدينة على مراتب إدارية، مثل المحتسب والشرطة والقاضي وأمين الطائفة، والتي أنشئت للتعامل مع المسائل الإدارية اليومية، مثل جمع الضرائب والحفاظ على الأمن والنظام والشؤون القضائية، فإن كيفية عملها تظل غير واضحة. فمن الصعب رصد نزاعات بين السلطة الخارجية وسكان المدينة حول السلطة، كما أنه من النادر التقاط بعض المؤشرات عن وجود مطالب بإصلاح بعض الأجزاء من آلية الحكم الحضري، وهو أمر مختلف كليا عمّا يمكن استخلاصه من خلال المقارنة مع التاريخ الحضري الأوروبي أو الصيني أو الياباني. وإذا افترضنا وجود بعض الصراعات بين القوة الخارجية وسكان المدينة، فإنها تبقى عند حدود طريقة عمل النظام، دون أن تنتقل إلى مستوى رفض النظام.

وفيما يخص الاستقلالية الحضرية، لفت أشتورE.Ashtor وكلود كاهن Claude Cahen وآخرون الانتباه إلى كيفية استقلال المدن السورية عن السلطة الخارجية خصوصا في حقبة الحروب الصليبية، إذ كانت ممثلة بالريس والقاضي ومدعومة بالمليشيات والعصابات. نقصد بالاستقلال هنا، من الناحية الخارجية

29 انظر:

Madiniya (Institute of Oriental Culture, University of Tokyo) (in Japenese), 38(1991).

30 انظر:

M.Ksaischi, «The Character of the Islamic City and the Stages of its Urban History: A Rough Sketch based on the History of Fez». (in Japenese), Isuramu no Toshisei kenkyu Hokoku, kenkyu Hokokuhen, 43(1989).

الاستقلال عن القوة الخارجية. أما داخليا، فنقصد بها إدارة المدينة والمشاركة في الدفاع عنها بواسطة ممثلين عن السكان[31]. وقد اكتملت ملامح الحكومة الذاتية بهذا المعنى ما بين القرنين 11م و14م بطرابلس في إفريقيا، في حكم مشترك بين التجار والعلماء وبعد ذلك الرياس[32]. نجد في وسط آسيا كذلك أمثلة عن موقع الريس، وعن «المدينة الحرّة»، حيث السلطة الخارجية تم طردها من قبل طبقة الخواجة للتجار المؤثرين وملاك الأراضي ذوي السلطة الدينية المساندين من قبل الطوائف المهنية[33]. كما وجد في إيران تقليد الحكم بواسطة العائلات ذات النفوذ المتمركزة حول أعيان الحضر الذين يتمسكون بمناصب الريس والكالنتار[34]. وظهر حديثا أنّه حتّى أثناء الحقبة العثمانية، مع آلية حكومتها البيروقراطية والمركزية، لعب الأشراف والأعيان دورا «شبه استقلالي» يعمل لصالح سكان المدينة كمسؤولين وموظفين محليين[35].

يظلّ هناك سؤال جوهري هو: ما الذي يؤيد مثل هذا الاستقلال والحكم الذاتي؟ تعطى أهمية كبرى في أغلب الحالات للعلاقات الاجتماعية غير الرسمية، وأنشطة المجموعات الاجتماعية الكامنة وراءها أكثر من النظام الرسمي. ففي إيران لعبت عائلات الأعيان التي تمتلك العلم والمعرفة، والسلطة الدينية والمنصب الإداري والثروة دورا مهما؛ نفس الملاحظة يمكن تسجيلها في وسط آسيا وتركيا[36]. كما أظهرت الدراسات في المغرب ووسط آسيا وإيران أن المتصوفة والصلحاء يؤدون دورا رمزيا في التكامل الاجتماعي

31 E.Ashtor, «L'adminstration urbaine en Syrie medieval», RSO, 31(1956); CI. Cohen, «Mouvements popula - res et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du moyen age», Arabica, 5/3(1958), 6/1(1959), 6/3(1959); A.Havemann, Ri asa und Qada: Institution als Ausdruck wwechselnder kraftverhaltnisse in syrischen Stadt vom 10. Bis zum 12.Jahrhundert, Freiburg im breisgau, 1975

32 Michael Brett, «The City –State in Medieval Ifriqiya: The Case of Tripoli», C.T, 34/137-138(1986).

33 O. D. Chekhovich, Gorodskoe samoupravlenie v Tashkente XVIII v.(Urban Autonomy in 18th Century Tas - kente)», in Istoria I kul'tura narodov Srednei Azii: Drervnost I srednie veka, Mokva, 1976

34 انظر:

R.W.Bulliet, The Particians of Nishapur: A Study in Medieval Islamic Social History, Cambridge, Mass, 1972; R.Quiring-Zoche, Isfahan im 15. Und 16. Jahrhundert, Berlin, 1980; W.R.Royce, The Shirazi Provincial Elite: Status Maintenance and Change, in Modern Iran, M.E.Bonine and N. Keddie, eds, Albany, 1981; W.M.Floor, «The Office of Kalantar in Qajar Persia», JEHO, 14(1971) and others.

35 O.Ergenç, «Osmanll Sehirlerindeki Yonetin Kurumlarin Niteligi uzerinde Bazi Dushunceler», in VIII.Turk Tarih Kongeresik Ankara 11-15 Edim 1976, Kongreye sunulan Bildiriler, vol.2, Ankara, 1981; «Osmanli Klasik Donemindeki Eshraf ve A'yan'uzerine Bazil Bilgiler», Osmanli Arastirmalari, 3(1982).

36 انظر: الإحالات رقم 32-31، 34

والاقتصادي للمدن والأقاليم، عبر الأنظمة الدينية والزوايا والطوائف[37]. كما ينبغي إثارة الانتباه إلى الدور السياسي والاجتماعي للحواضر الخارجة عن القانون والعصابات المسلحة في المجالات الإيرانية والعربية، خاصة في المشرق، والتي حملت ألقاب متنوعة مثل: العيارين، لوطي شطار، أحداث، والزعار[38]. وإجمالا، فإنّ الدراسات التي لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة السلطة الخارجية ولا تناقش النظام الداخلي للمدينة، تبقى مقاربتها أحادية لطبيعة النظام الحضري.

اعتبر لابيدوس أنّ «المماليك لا يحكمون بالإدارة ولكن بامتلاك الخيوط الاجتماعية الحيوية بين أيديهم[39]، كما قدّم الشبكات ضمن المجموعات المختلفة كوسيلة جديدة لشرح سلطة المماليك وطبيعة المجتمع الحضري. ويعالج لابيدوس الدولة كشبكة واحدة، ويؤكد على الطابع غير المنظم للمجتمع ككل. يؤدّي هذا التأكيد على العلاقات الأفقية، كما أوضح كيموشيموتو، إلى ظهور سؤال حول ماهية هذه الدعائم الحضرية والنظام الاجتماعي ككل[40]، وهو سؤال ضمني ورد في نقد فاروخي Faroqhi وإنالسيك، مؤرّخَيْ الحقبة العثمانية اللذيْن أعطيا أهمية للأشكال المؤسساتية للدولة، ولأي تطبيق عام لمفهوم عدم الانتظام[41]. وأكّد أندري رايمون على دور الشبكات الاجتماعية التي أعطت تماسك للمجتمع الحضري

---

37 فيما يخص المغرب، انظر:

W. Hoenerbach and J.Kolenda, «Shafawa(Xauen): Geschichte und Topographie einer Marokkanischen Stadt», Welt des Islam, 14(1973), 16(1975).

فيما يخص إيران انظر:

J.Aubin, Deux sayyids de Bam au XVe siècle: Contribution à l'histoire de l'Iran timouride, Wiesbaden, 1956.

فيما يخص وسط آسيا انظر:

E.A.Davidovich et al.eds, Dukhovenstvo i politicheskdyaz zhizn'na Blizhnem i Srednem vostoke v period feodalizma(Clergymen and Politics in the Near and Middle East in the Period of Feudalism), Moskva, 1985

38 فيما يخص المشرق انظر الإحالة رقم 29، وانظر كذلك إلى:

T.Sato, «Ayyarun in Bagdad» (in Japenese), Shakaishi Kenkyu, 3(1983); Muhammad AhmedAbd Al-Mawla, al-Ayyarun wal shuttar al-Baghadida fi al-ta'rikh al-abassi, 2nd ed, Iskandariyya, 1990; T.Miura, «The Structure of the Quarter and the Role of Outlaws: The Salihiya Quarter and the Zu'r in the Mamluk Period», in Urbanism in Islam, vol.3, Tokyo, 1989

فيما يخص إيران انظر:

Floor, «The Lutis, a Social Phenomenon in Qajar Persia, a Reappraisal», Die Welt des Islam, 13/1-2(1971) and his other work.

فيما يخص وسط أسيا، انظر:

R.Hosim, «Oini Javonmarde va Oluftahoi Ayni (The Tradition of Chivalry Spirit and the Alufte of 'Ayni)», in Chashn-nomai Ayni, vol.5, Dushanbe, 1978. Tsugitaka Sato et al, Outlaws in Islamic Society(in Japenese), Tokyo, 1994.

39 I. M. Lapidus, Muslim Cities in the Later Middle Ages, Cambridge, Mass, 1967, P.187.

40 I.M.Lapidus, «Hierarchies and Networks: A Comparaison of Chinese and Islamic Societies», Comparative Studies in Society and History, 15(1973).

41 S.Faroqhi, «Towns, Agriculure and the State in Sixteenth-Century Ottoman Anatolia», JESHO, 33/2(1990); H.Inalcik, op.cit.

معارضا النظرة الاستشراقية للمجتمع بأنه مفكك[42]. يسائل كذلك غابرييل باير موقف لابيدوس، إذ يوضّح انفصالية المدن والقرى الريفية في مصر قبل العصر الحديث ووحدتهم السياسية والاقتصادية تحت الدولة الحديثة[43]. وشكّك كل من كينيت براون Kenneth Brown ونورمان سيجار Norman Cigar في فكرة عدم انتظام الشبكة، إذ بيّنوا عبر تحليل المنازل والعلاقات العائلية، والشبكات الدينية في دراساتهما حول مدينة سلا وفاس وجود وعي بالمواطنة المدينية وروابط تتأسس على عنصري الثقافة المشتركة والدين، وهي قواعد الحكم الذاتي[44].

فيما يخص هذه النقطة اعتبر لابيدوس أنّ الإسلام وعاء يضمن تعدّد الشبكات ويمنح في نفس الوقت الوحدة للدولة والمجتمع ككل. غير أن تبني هذا الرأي الأخير المعتمد على مفهوم الانسجام قبل التأسيسي بواسطة اليد الخفية، من شأنه قيادتنا نحو التعميم المفرط وإغفال التحولات الزمنية والتباينات الجهوية. هناك مشكل ثاني يتمثل في عدم دراسة لابيدوس التجمعات الاجتماعية الفردية التي يسميها «الشبكات» وبنيتها الداخلية وعلاقاتها الملزمة بشكل كاف. بدلا من ذلك اتبع النموذج الكوموني عندما تحدّث عن مدارس الشريعة والأحياء التي اقترح أنّها شبكات قاعدية للمجتمع الحضري الإسلامي. في السنوات الأخيرة، وجّه الباحثون انتباههم إلى الفئات المتعددة والوظائف المختلفة مثل تصادم والعداوة بين العلماء كمجموعة، واهتموا بالدور السياسي والاجتماعي للصوفية. وكان هدف هذه الدراسات مساءلة المقاربة التي تضع تمييزا واضحا بين الصوفية والعلماء من حيث دورهم كفقهاء[45]. يعتبر لابيدوس أنّ دور مدارس الشريعة هو تنظيم العلماء بالمعنى الواسع، وذكر أن العلماء يتصرفون بالنيابة عن السكان الحضريين في علاقتهم مع الحكام، حيث حافظوا على علاقات يومية مع الأحياء ومقيميها. ووضحت الدراسات الحديثة أنّه حتى داخل شبكة العلماء توجد تراتبية ومواجهات، كما نمت شكوك أيضا حول طبيعة الحي، ويعتقد أن الانقسام الإثني

42 A.Raymond, «Urban Networks and Popular Movements in Cairo And Aleppo(End of the 18th-begining of the 19th Centuries)», in Urbanism in Islam: The Proceedings of the International Conference on Urbanism in Islam, vol.2, Tokyo, 1989

43 G.Baer, op.cit.

44 K.Brown, People of Salé: Tradition and Change in a Moroccan City 1830-1930, Manchester, 1976; N.Cigar, «Conflict and Community in an Urban Milieu Fez Under the Alawis(ca.1666-1830)», Maghreb review, 10(1978); id, Société et vie politique à Fès sous les premiers Alawites (ca.1660-1830), Hespéris-Tamuda, 18(1978-9), pp.36-37

45 حول العلماء انظر:

Mohammed El Aziz Ben Achour ,Islam et contrôle social à Tunis aux XVIIIe et XIXe siècles ,in La ville arabe dans l'Islam ,A. Bouhdiba et D. Chevallier, eds, Tunis et Paris, 1982; Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitie du XIXe siècle, Tunis, 1989; T. Miura, «Urban Society at the End of the Mamluk Era» (in Japenese), Shigaku Zasshi, 98/1(1989).

حول الصوفية ،انظر:

L. Fernandes, The Evolution of a Sufi Institution in Mamluk Egypt: The Khanqah, Berlin, 1988, and her other works.

والديني الواضح في الحقبة قبل الحديثة كان استثناء وليس قاعدة[46]. يرى ميورا تمييزا ثنائيا في الأحياء: الحيّ، كمجموعة صغيرة، يشمل الحياة اليومية والحيّ كوحدة إدارية وسياسية. انتقد النظريات الكومونية والفرضيات المتعلقة بالشكل الثاني، فهو يعتبر أنّ تحقيق الوحدة تمّ بفضل دور عصابات الأحياء التي حكمت وحمت الأحياء[47]. كما بيّن إيكلمان بفضل عمله الميداني أنّ تماسك الحيّ تحقّق من خلال الهوية الإيديولوجية والثقافية المرتكزة على فكرة القرابة[48]، وهو بذلك يذهب وإلى حد كبير إلى تعريف الحي، باعتباره «مجتمع الجيرة». كما درست النقابات باستعمال مصادر توثيقية قبل القرن 16م في الأناضول، وسوريا، ومصر، ووسط آسيا. فقد سلّط الضوء على أدوارها من حيث جمع الضرائب ونظام التجارة، كما تم التطرق للأشكال المختلفة لبنياتها الداخلية، مثل حفل الافتتاح ونظام تعلم المهن[49]. وقد ساهم ذلك في إعادة مراجعة صورة الشبكة الأفقية المقترحة من قبل إيرا لابيدوس.

يبقى هذا النقد إيجابيا، يمكّن من دراسة البنى الداخلية للشبكات الفردية وخاصيتها التي تشكل طبيعة علاقتها، ولعل ذلك سيقودنا إلى بحث مفصل فيما يخص الروابط المشتركة ضمن الشبكات والتماثل والاختلافات في وظائفها، مما سيمكننا من مقاربة الكثير من القضايا الأساسية للنظام والقيم. من المهم أيضا إيجاد نموذج تفسيري أكثر إقناعا بشأن الاختلافات الجهوية والزمنية، إضافة إلى اعتماد نظرية المدينة المرتكزة على التطور السابق من نظرية المدينة إلى النظرية الاجتماعية. ولعل مثل هذه المجهودات كفيلة بإعادة النظر للصفات المميزة للمدينة كجماعة. حول هذه النقطة، يمكن ذكر أعمال براون وسيكار المذكورة لتأكيد أن تشكل المدينة يتم عن طريق الإحساس بالجماعة والتنظيم المستقل. نلاحظ حديثا تزايد الاهتمام بثقافة الصلحاء وزيارة القبور والمهرجانات، مما يعكس ظهور اتجاه جديد في مفهوم الجماعة، الخاضع حتى الآن لهيمنة التنظيمات والمؤسسات[50].

---

46 D. Behrens-Abouseif, «Location of Non – Muslim quarters in Medieval Cairo», Annales Islamogiques, 22(1986); S.Faroqhi, Men of Modest substance: House Owners and House Property in Seventeeth- Century Ankara and Kayseri, Cambridge, 1987.

47 T.Miura, «The Salihiya Quarter in the Suburbs of Damascus: its Formation, Structure and Transformation in the Ayyubid an Mamluk Periods», BEO, 47, 1995; The Structure of the Quarter, 1989

48 D.F.Eickelmann, «Is there a Islamic City?: The Making of a Quarter in a Morroccan Town», IJMES, 5(1974).

49 Abdul-Karim Rafeq, «The Law-court Registers of Damascus, with Special Reference to Craft Corporations During the First Half of the Eighteenth Century», in Les Arabes par leurs archives, J.Berque et D. Chevalier, eds, Paris, 1976; G.Baer, Egyptian Guilds in Modern History, in Studies in the Economic History of the Middle East, M.A.Cook, ed, London, 1970; Ottoman Guilds: A Reassessment, in Turkiye'nin Sosyal ve Ekonomik Tarihi(1071-1920), O.Okyar and H.Inalcik, eds, Ankara, 1980; H.Gerber, «Guilds in Seventeenth-Century Anatolian Bursa», Asian and African Studies, 11(1976); R.G.Mukiminova, Ocherki po istorii remesla v Samarkande i Bukhara v XVI veke (An Introduction to History of Grafts in Samarkand and Bukhara in the 16th Century), Tashkent, 1976; «Neissaledovannyi document po sostsial'no-ekonomicheskoi istroii sredneaziatskogo goroda» (An Unexamined Document concerning the Socio-Economic History of A Central Asian City), in Istochnikovedenie I tekstologiya srednevekovogo Blizhnego I Srednego vostoka, Moskova, 1984

50 مثل الإصدار الأخير ل شوشان B.ShoShan:

B.Shoshan, Popular Culture in Medieval Cairo, Cambridge, 1993

لم يفرز البحث، حتى الآن، أسئلة حول الأنظمة السياسية والاجتماعية المشتركة لمدن الشرق الأوسط ووسط آسيا، قد يكون ذلك مرتبطا بالموقف الدفاعي للباحثين إزاء المفهوم الإيديولوجي والمجرد للمدينة الإسلامية، إذ شغلوا أنفسهم أساسا بأسئلة حول خصوصية طبيعة الشبكات ومدى المجالات الفردية المسلط عليها الأضواء، ولم يتخطّ اهتمامهم حدود المرحلة أو المكان الخاص. رغم ذلك، تمّ الكشف عن مزيد من التنوع الحضري والاجتماعي والتعددية والمرونة، فقد أصبح التعدد والاختلاف الحضري والاجتماعي ضروريا للتساؤل عن العامل الذي ساهم في انتظام الأجزاء. لاشك أنه بعد فقدان مفهوم المدينة الإسلامية لجاذبيته، وجدنا أنفسنا في موقف التناقض منهجيا وممارسة، إذ لازالت الأبحاث المعتمدة على سجلات المحكمة الشرعية ودفاتر الحسبة في طور الإنجاز، وهي تتطرق إلى مواضيع جديدة، مثل الأدوار الاجتماعية للقاضي والمحتسب، والشعور الأخلاقي للسكان الحضريين[51]، كما تأخذ بعين الاعتبار تأثير المفاهيم الإسلامية الشرعية، مثل «العدل» و«الظلم» في السلوك الاجتماعي للساكنة الحضرية. وإجمالا، يبقى البحث في المدينة الإسلامية مستقبلا مطالبا بإنجاز مجموعة من المهمات، من أبرزها إيجاد نقط الالتقاء بين الأفكار والواقع.

## 5- أفق جديد للدراسات المقارنة:

حان الوقت لمنح الدراسات الحضرية إطارا جديدا واتجاها منهجيا، لنبذ الثنائيات البالية والتقسيمات المجالية؛ إذ لا ينبغي الاقتصار في المقارنات التفصيلية على مدن الأراضي العربية، بل ينبغي النظر كذلك إلى مدن المناطق الإسلامية الأخرى، مثل إيران وتركيا، إضافة إلى المجالات المشابهة، مثل شبه القارة الهندية وجنوب شرق أسيا وغرب إفريقيا. كما يجب توسيع أفق المقارنة ليشمل المجالات الثقافية المختلفة، مثل الصين واليابان. وإذا عدنا إلى اليابان نلاحظ أنّ المدن اليابانية درست باستعمال نموذج المدينة الأوروبية إلى حدود وقتنا الحاضر، ممّا رسخ الكثير من الغموض، سواء من حيث الشكل المجالي أو من حيث المجتمع، مثلما حدث في مدن الشرق الأوسط ومدن آسيا الوسطى. وتحاول بعض الدراسات الحالية

---

51 من أبرز أعمال لاتام J.D.Latham التي اعتمدت على دفاتر الحسبة، نذكر:

«some Observation on the Bread Trade in Muslim Malaga(ca.A.D.1200)», Journal of Semitic Studies, 29(1984).

من أعمال عبد الكريم رفيق المعتمدة على سجلات المحكمة الشرعية، نذكر:

Abdel-Karim Rafeq's work based on sharia court registers such as «Public Morality in 18th Century Damascus», REMMM, 55-56 (1990).

ناقش أبراهام ماركوس Abraham Marcus القانون الإسلامي باستعمال سجلات المحكمة الشرعية، انظر:

«Privacy in Eighteenth-Century Aleppo: The Limit of Cultural Ideals», IJMES, 18(1986)

من الأعمال التي اعتمدت سجلات المحكمة الشرعية في تركيا العثمانية، نذكر:

R. Jennings, «Kadi, Court and Legal Procedure in 17th C.Kayseri», SI, 48(1978) and «Limitation of the judicial Powers of the Kadi in 17th C.Ottoman Kayseri», SI, 50(1979), and H.Greber, Sharia, «Kanun and Custom in the Ottoman Law: The Court Records of 17th-Century Bursa», International Journal of Turkish Studies, 2/1(1981)

في اليابان التخلص من النموذج الأوروبي من خلال الاهتمام بشبكات الحرفيين الرحل والتجار ورجال الدين وعلاقاتهم بسلطة المدينة، ممّا مكّن الباحثين اليابانيين من صياغة تعريف جديد للمدينة، التي يمكن اعتبارها «ملاذا آمنا» لهؤلاء الناس[52]. وتدعيما لهذا الاتجاه الجديد، نعتقد أنّه إذا حولنا انتباهنا إلى الشرق، يمكن إيجاد قضايا مثيرة للمقارنة منها روح التمرد والفتوة[53]. وإجمالا، يبدو من الأفضل عدم حسم هذا الغموض بإبراز التباين الكبير بين المدن الأوروبية والمدن اليابانية، بل ينبغي البحث عن طرق لفهمه كما هو باستعمال مؤشرات متعددة للمقارنة.

52 Yoshihiko Amino, Muen, Kugai, Raku: Freedom and Peace in Medieval Japan(in Japenese), Tokyo, 1978

53 يعتبر ساتو T.Sato أنّ المقارنة بين روح التمرّد والفتوة في اليابان والمجتمع الإسلامي، ستكون بدون شك مثمرة بحكم توفّر هذين المجتمعين على تقليد عريق في هذا الباب، لازال مستمرّا إلى وقتنا الحاضر، وهو أمر يصعب ملامسته في المجتمع الأوروبي.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018

All rights reserved © 2018